٣٠ اغسطس ٢٠٢٣
القاهرة، مصر

تقرير مؤسسة شباب المتوسط للتنمية حول

حقوق الإنسان في المنطقة المتوسطية: حقوق وحريات الشباب والشابات في التنقل في المنطقة المتوسطية ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤

تعتبر المنطقة المتوسطية منسوجة بشكل معقد في نسيج الديناميكيات الداخلية والتأثيرات الخارجية، وقد تبين ذلك جليًا بين دول شمال وجنوب المتوسط، فجنوب المتوسط أصبح منطقة مأزومة ومتأججة بصراعات سياسية ومسلحة منذ ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ حتى يومنا هذا، وقد تم تشكيل هذه الفروقات من خلال التفاعل الديناميكي المتسارع والمتشابك بين السياقات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية. هذا إلى جانب القضايا العالمية المشتركة بين جانبي المتوسط مثل عدم تمثيل الشباب والشابات في عمليات صنع القرار، التغيرات المناخية، الهجرة غير النظامية، تحديات إحلال السلام في مناطق النزاع والصراع المسلح، الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها دول الجنوب بشكل خاص، معدلات البطالة للشباب والشابات المتزايدة، المساواة بين الجنسين، التمييز القائم على النوع، وغيرها من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على حقوق الإنسان للشباب والشابات بشكل جلي، وذلك انكشف مرة أخرى أثناء فترة وباء كورونا وما بعدها.

تركز هذه الورقة بشكل خاص على حق تعتبره مؤسسة شباب المتوسط للتنمية من أهم التحديات التي تواجه المنطقة المتوسطية بشكل رئيسي ودول جنوب المتوسط بشكل خاص، ولا يوجد العديد من النشطاء مهتمين/ات بهذه القضية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو مؤسسات المجتمع المدني الشابة، إلا وهي **حق التنقل للشباب والشابات** بين دول جنوب المتوسط إلى دول شمال المتوسط والعالم المتقدم بأكمله.

تعتبر حرية التنقل أحد الضرورات الإنسانية، فالسفر واختيار محل الإقامة هما حقان يبيحهما **الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، وتشكل قيود التنقل والسفر في المنطقة المتوسطية أحد أهم التحديات التي تواجه الشباب وبخاصة شباب دول الجنوب، فعلى الرغم من الانفتاح الذي يشهده عالمنا، وإزالة الحواجز التقليدية المتعارف عليها ثقافياً، اجتماعياً واقتصادياً، إلا أن التوسع في فرض قيود السفر هو أمر بالغ الخطورة وتجدر الإشارة إليه كأحد توصياتنا الخاصة بأطلاق حريات الشباب في المتوسط، حيث لم تتوانى عدد كبير من سفارات دول الاتحاد الأوروبي في تشديد إجراءات قبول التأشيرات وتعقيد عمليات حجز المواعيد واتمام إجراءات السفر بل ورفع الرسوم الخاصة بطلبات التأشيرة للطلاب وناشطي المجتمع المدني إلى جانب عدم الالتزام بالمواعيد الخاصة بفحص الطلبات في إشارة إلى رغبة عامة في تقليص حركة التنقل من الجنوب إلى الشمال حتى وإن كانت شرعية وقانونية.

وترى مؤسسة شباب المتوسط، أن مثل هذه الإجراءات التي تمثل عودة إلى الخلف، تدفع الشباب إلى اللجوء إلى الأبواب الخلفية غير القانونية، وتحفز من حركة الهجرة غير النظامية، بل وتشجع على التعاطي معها كخيار وحيد لكسر قيود السفر والحركة. وفي هذا الصدد، توصي المؤسسة بإعادة النظر في السياسات الخاصة باستخراج التأشيرات وتوحيد اشتراطات التعاقد مع شركات التعهيد (مقدم الخدمة)، ومراقبة حركة حجز المواعيد وفرض الرسوم المختلفة المتعلقة بإجراءات الحصول على التأشيرة.

تجدد مؤسسة شباب المتوسط مطالبتها باستحداث فئة تأشيرة جديدة تخص (تأشيرة نشطاء المجتمع المدني ورواد الأعمال الاجتماعيين) وهو ما سييسر حركة الأعضاء الفاعلين في حركة العمل الأهلي بدول الجنوب، مما سيسهم بدوره على تطوير الحريات المدنية الأخرى، ستسرع فئة التأشيرة الجديدة من إجراءات سفر رواد الاعمال الاجتماعيين ونشطاء المجتمع المدني ومدافعي الحقوق، أولئك الذين تستدعي طبيعة عملهم التنقل بشكل دوري لعقد الاجتماعات وحضور المؤتمرات والدورات التدريبية الدولية، وبخاصة في ظل عدم اندراج أي من أعمالهم تحت فئات التأشيرات المتاحة حالياً.

26 th july Corridor ,Meet Oqba,ministry of Youth And Sports Building,Sixth floor , Room 17 ,Giza ,Egypt
info @myfmed.org
www.myfmed.org

وعليه؛ تتبلور أهم التوصيات لصانعي/صانعات القرار والسياسيات، كالتالي:

1- تعزيز حملات المساندة والدعم وكسب التأييد التي تعمل عليها المؤسسات والأفراد المدافعين/ات عن حق حرية التنقل، للضغط على الحكومات والمؤسسات الرسمية بشأن تعزيز وحماية هذا الحق والتمتع به.

2- حماية حقوق الشباب والشابات وإتاحة الموارد والإمكانيات المادية وغير المادية والفرص لهم/ن للقدرة على السفر والتنقل.

3- **تبسيط عملية طلب التأشيرة:** يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من خلال العمل معًا لإنشاء عملية طلب تأشيرة مبسطة وموحدة لمواطني SMC، ويمكن أن يشمل ذلك تقليل الوثائق المطلوبة، وتوفير المزيد من التوجيه والدعم لمقدمي الطلبات الذين يستخدمون حلول تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، وتخفيض رسوم الطلب.

4- **تكييف نوع تأشيرة جديد للشركات الناشئة والمنظمات غير الحكومية:** الغرض من هذه التأشيرة هو تسهيل حركة رواد الأعمال والجهات الفاعلة المدنية، وخاصة أولئك الذين يعملون في العمل المجتمعي الشبابي، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان. ستساعد هذه التأشيرة في تعزيز الشركات الناشئة والمجتمع المدني في المنطقة وتعزيز قيم وسياسات الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

5- **زيادة الشفافية والمساءلة وزيادة مواعيد منح التأشيرات:** يجب على الدول الأعضاء تقديم معلومات أكثر شفافية وتفصيلاً حول عملية طلب التأشيرة، بما في ذلك أسباب الرفض. كما يجب عليهم تفعيل دورهم الرقابي لوقف عصابات حجز المواعيد وبيعها بأرقام تضاعف سعر التأشيرة نفسها وكذلك زيادة مواعيد التأشيرة.

6- **تمديد فترات صلاحية التأشيرة:** يجب على الدول الأعضاء النظر في تمديد فترة صلاحية بالأخص تأشيرات شنغن لمواطني SMC، وخاصة لأولئك الذين أثبتوا سابقًا امتثالهم لمتطلبات التأشيرة. وهذا من شأنه أن يقلل من عبء إعادة التقدم للحصول على التأشيرة وزيادة اليقين للمسافرين.

7- **توسيع نطاق السفر بدون تأشيرة:** يجب على الاتحاد الأوروبي ودول العالم المتقدم استكشاف خيارات لتوسيع السفر بدون تأشيرة لمواطني الشركات ومؤسسات المجتمع المدني الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال التفاوض على اتفاقيات التأشيرة المتبادلة مع هذه البلدان.

وهذا من شأنه أن يقلل العبء الإداري على كل من المسافرين والدول الأعضاء ويعزز المزيد من التبادل الثقافي والاقتصادي. ستكون هذه التوصية بمثابة حل رئيسي للهجرة غير الشرعية، ويعد مثال الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة مع فنزويلا ومولدوفا وجورجيا وأوكرانيا نموذجًا مهمًا.

8- الدعم المادي والعيني للمؤسسات الشبابية التي تعمل على هذا الحق، وفتح تسهيلات مادية وغير مادية لها، لمساعدة الشباب والشابات من حرية التنقل حول العالم وليس في دول شمال المتوسط فقط.

<u>وأخيرًا: الالتزامات والإجراءات التي يمكن للشباب والشابات إتخاذها من أجل النهوض بحقوق الإنسان في المستقبل</u>

1- تكثيف الحملات التوعوية التي يقودها الشباب والشابات في مجتمعاتهم/هن المحلية حول تحديات الشباب والشابات في المنطقة المتوسطية بشكل عام وتحدى حرية التنقل بشكل خاص.

2- عمل برامج تدريبية شبابية متخصصة (بشكل مجاني) حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشباب تجاه التحديات العالمية وتحدي حرية التنقل بشكل خاص.

3- فتح مساحات آمنة وشجاعة يقودها الشباب والشابات في المنطقة المتوسطية حول الحديث عن التحديات المشتركة وكذلك وضع حلول شبابية مبتكرة تعزز حقوق الإنسان للشباب.

4- تعزيز المنصات الرقمية التي يقودها الشباب والشابات حول حماية وتعزيز حقوقهم/ن ومشاركتها بشكل مستمر، ورفع حملات الدعم وكشب التأييد حول حقوقهم/ن.

5- تقوية المبادرات الشبابية المعنية بحقوق الإنسان للشباب وتوسيع نطاق تأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي.